قدرة القطاع المصرفي العراقي على الالتزام بتطبيق قانون (FATCA) من خلال البرنامج المُحوسب التخصصي

The Capability of The Iraqi Banking Sector of Commitment to Implementing the Act: (FATCA)Through The Specialized Computerized Program

ميشا حسين علي كاطع **م.ق .د.ندى طاهر سلمان**

المستخلص

إن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية Foreign Account Tax Compliance Act أو ما يعرف اختصاراً بـ(FATCA) يستهدف في الأساس حسابات الأشخاص الأمريكيين لدى المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، إضافة إلى القطاعات غير المالية الأخرى والمتمثلة بـ(مؤسسات خطط التقاعد وصناديق الاستثمار وصناديق التحوط ومؤسسات الاستثمار العائلي) وأن عدم امتثال المؤسسات المالية الأجنبية للقانون سيؤدي إلى تعرضها لأضرار مالية وأذى على مستوى السمعة لاسيما للدول التي تعتمد على العلاقات الخارجية في نشاطها المالي والمصرفي، فضلاً عن استقطاع نسبة (٣٠%)من مجموع دخلها ومبيعاتها المتأتية من الولايات المتحدة الأمريكية، وبإمكان هذه المؤسسات أن تتجنب هذا من خلال دخولها في اتفاق مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية لتصبح بذلك مؤسسات مالية أجنبية ممتثلة للقانون ، وقد أبرمت الحكومة العراقية اتفاقية حسن النية بهذا الشأن مع الجانب الأمريكي وفقاً للنموذج الثاني MODEL(2) لقانون (FATCA) وتعزيز سمعة العراق دولياً لاسيما على صعيد القطاع المصرفي العالمي، وبذلك تكون جميع المصارف والمؤسسات المالية التابعة للعراق ممتثلة للقانون بموجب الاتفاقية الحكومية البينية،وقد سعت المؤسسات المالية العراقية للتسجيل لدى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية للحصول على رقم التعريف الوسيط العالمي GIIN
(Global Intermediary Identification Number) والامتثال للقانون تأكيداً منها على الالتزام بالقوانين المحلية الصادرة عن البنك المركزي العراقي المتعلقة بتطبيق القانون.

إذ تتمثل مشكلة البحث في دراسة قدرة القطاع المصرفي العراقي على تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) من خلال البرنامج المحوسب التخصصي وإرسال التقارير المالية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

لذا يسعى البحث إلى التعرف إلى ماهية قانون الامتثال الضريبي (FATCA) ،ودراسة قدرة القطاع المصرفي العراقي على الالتزام بتطبيق القانون من خلال التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي لتطبيق القانون.

ولتحقيق هذا الهدف فقد قدمت الباحثة فرضية مفادها: إن القطاع المصرفي العراقي قادر على الالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) وتنفيذ متطلبات القانون الأساسية من خلال البرنامج المُحوسب التخصصي لغرض تهيئة وإرسال التقارير المالية المتعلقة بالأشخاص الأمريكيين الخاضعين للقانون والتي يُراد الإفصاح عنها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

Abstract

The Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA) basically targets US citizens' accounts hold at foreign banks and financial institutions blush, seems and non-financial sector by the Act:(retirement plan companies, investment funds, hedge funds and family investment companies.)

The non Compliance of Foreign of financial institutions act will lead to financial looses and harm regarding reputation, especially for the countries that rely on foreign relations in their financial and banking activities, in addition to deducting 30 % of their total incomes and sales coming from the USA. These institutions can avoid it by entering into agreement with the Internal Revenue Service's to be foreign financial institutions complied with the act. The Iraqi Government entered into a god-will agreement in this connection with the US side according to Model (2) of FATCA , to enhance Iraq's reputation worldwide, especially regarding world banking sector. Thus, all financial institutions and banks of Iraq become complied with the Act according to the US-Iraq Inter-Government Agreement. Iraqi financial institutions sought at signing up for the Internal Revenue Service's gaining a (GIIN) and complying with the Act, to assure compliance with the Central Bank of Iraq's local laws of Act enforcement.

Research dilemma is considering how potential the Iraqi banking sector of putting the Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA) Through The Specialized Computerized Program in place and reporting to the Internal Revenue Services .

Therefore, the research seeks at knowing what the Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA) is about and considering how capable the Iraqi Banking Sector of enforcement of the Act.

To achieve this goal researcher hypothesis has provided that: The Iraqi banking sector is able to comply with the application for the foreign accounts tax compliance Act (FATCA) and implementation of the basic requirements of the law through the specialized computerized program for the purpose of preparation and sending financial reports on US persons subject to the Act and are intended to be disclosed to the Department US internal revenue Service .

١- المقدمة

بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يعيشها العراق، نجد أن القطاع المصرفي العراقي أثبت أنه قادر على الحفاظ على وضعهُ ومركزه المالي على صعيد القطاع المصرفي العالمي واستيعاب الضغوط الدولية للامتثال المفروضة عليه،وذلك بفضل التزام المصارف العراقية بتطبيق القوانين والأنظمة والمعايير الدولية بشفافية ، والقطاع المصرفي العراقي له الدور الريادي في تطبيق الكثير من القوانين الدولية ومنها قانون مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، ومعايير بازل(I،II، III) فضلاً عن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) الجديد الذي تسعى المصارف والمؤسسات المالية التابعة للعراق جاهدة لتطبيقه وفقاً لمتطلبات تنفيذه الواردة في نصوص القانون ومن أجل إنجاح القطاع المصرفي في تطبيق القانون ،لابد من وجود الموجه والرقيب لتنظيم أعمالها والإشراف عليها للحد من حدوث الانحرافات والإخفاقات في الامتثال للقوانين وأهمها قانون (FATCA)،وهنا يبرز دور البنك المركزي العراقي بوصفه جهةً إشرافية ورقابية على المصارف وامتثالها للقوانين المحلية الصادرة من أجل الامتثال للقانون،وحل القضايا المتعلقة بالامتثال بين دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية والمؤسسات المالية العراقية الممتثلة.

٢- منهجيــة البحــث

١-٢- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في قدرة القطاع المصرفي العراقي على الالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية(FATCA)من خلال البرنامج المحوسب التخصصي وتلبية متطلبات تنفيذ القانون،إذ يُلزم القانون جميع المؤسسات المالية الأجنبية بإرسال التقارير المالية والإفصاح عن جميع تعاملات وبيانات زبائنهم الذين تنطبق عليهم المؤشرات الأمريكية الواردة في القانون إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وبخلافه ستترتب عليها استقطاعات مالية نتيجة عدم الامتثال للقانون.

وهذا يضعنا أمام التساؤلات الآتية :-

١- هل القطاع المصرفي العراقي قادر على ألالتزام بتطبيق قانون(FATCA)من خلال المتطلبات الأساسية لتنفيذ القانون.

٢- ما هو دور البنك المركزي العراقي في تطبيق قانون (FATCA).

٣- ما هو دور (البرنامج المحوسب التخصصي) بإرسال التقارير المالية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

٤-ما هي التحديات التي ستواجه المؤسسات المالية الأجنبية بصورة عامة عند تطبيقها للقانون .

٢-٢- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الجوانب الآتية

١- توضيح قدرة القطاع المصرفي العراقي على الالتزام بتطبيق قانون(FATCA) من خلال متطلبات الأساسية لتنفيذ القانون الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

٢- توضيح الدور الإشرافي والتوجيهي للبنك المركزي العراقي للمؤسسات المالية التابعة للعراق لتطبيق القانون .

٣- توضيح أهم التحديات التي ستواجهها المؤسسات المالية الأجنبية بشكل عام عند تنفيذ القانون.

٣-٢- أهداف البحث

يسهم البحث في تحقيق الأهداف الآتية :-

١- ماهية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) .

٢- دراسة قدرة المؤسسات المالية العراقية على تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)من خلال التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي لتطبيق القانون.

3-التعرف على التحديات التي ستواجه المؤسسات المالية الأجنبية بشكل عام عند تنفيذ القانون

٤- إعداد أنموذج للبرنامج المحوسب التخصصي حول التحقق من قانون(FATCA) لغرض تسهيل تطبيق والالتزام المؤسسات المالية بالقانون وإرسال تقارير المالية المطلوبة إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

٤-٢- فرضية البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الفرضية الآتية :-

إن القطاع المصرفي العراقي قادر على الالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) وتنفيذ متطلبات القانون الأساسية من خلال البرنامج المُحوسب التخصصي لغرض تهيئة

وإرسال التقارير المالية المتعلقة بالأشخاص الأمريكيين الخاضعين للقانون والتي يُراد الإفصاح عنها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

٥-٢- حدود البحث

تم تحديد حدود البحث منذُ عام ٢٠١٣حيث بدأت جمهورية العراق بالخطوات الضرورية واللازمة لجعل المؤسسات المالية العراقية ممتثلة للقانون

٦-٢- مجتمع وعينة البحث

١- يتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي.

٢- عينة البحث تمثلت بالاتي :

- مصرف الرشيد .
- المصرف العراقي للتجارة TBI

٣-الدراسات السابقة

1-3-David Kuenzi ,(2011)," Foreign Account Tax Compliance Act what do American Investors to know"[1]

بحث منشور على موقع الانترنت

تناولت الدراسة الإطار ألمفاهيمي لقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) والإشارة إلى أن الهدف من القانون هو زيادة إيرادات الضريبة للولايات المتحدة من خلال تحديد الحسابات الخارجية الأمريكية التي يمكن استخدامها للتهرب من الضريبة .

---

(١): http://thunfinancial.com/fatca-foreign-account-tax-compliance-act

- حدد الباحث المؤسسات المالية الأجنبية الخاضعة للقانون وعلى نطاق واسع لتشمل (البنوك، وشركات الوساطة المالية ،وشركات التأمين ،وشركات الائتمان، وصناديق التقاعد،وصناديق الاستثمار المشترك) الملزمة بالامتثال وتنفيذ متطلبات القانون لتجنب العقوبات المالية المترتبة عن عدم لالتزام.
- كما أوضحت الدراسة بان القانون سَيُحدث تغيراً هائلاً في البيئة المالية والضريبية للأمريكيين خارج الحدود الإقليم الأمريكي ولا يمكن تجاهل ،هذه التغيرات ونتيجة للقانون سيتم فرض العديد من القواعد القديمة والحديثة بشأن الأصول المالية التي يمتلكها الأمريكيين خارج الولايات المتحدة والى حد أكبر مما كانت علية في أي وقت مضى لان القانون سيمكن دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية من سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالأصول المالية .

2-3- Michael Regan,(2013)"Time For Action On FATCA"[2].

دراسة منشورة على موقع الانترنت.

- تناولت الدراسة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)من خلال إعطاء نظرة عامة عن القانون وبيان إن الهدف الأساس من القانون هو منع التهرب من دفع الضرائب من لَدُن دافعي الضرائب

الأمريكيين وتحديد الحسابات التي يحتفظ بها الأشخاص الأمريكيين وصناديق الاستثمار الخاصة المنظمة في ولايات قضائية خارج الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام .

– أشارت الدراسة إلى ألوائح النهائية التي نشرت من وزارة الخزانة الأمريكية ودائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية الخاصة بقانون (FATCA) قد تقلل جزئيا من الأعباء الإدارية وتبسط إجراءات الامتثال للقانون.

– كما عُنيت الدراسة بتسليط الضوء على بعض قضايا مُديري صناديق الاستثمار الخاصة التي تحتاج إلى تقيم في عام ٢٠١٣ لضمان الامتثال في الوقت المناسب للوائح القانون.

– أوصت الدراسة بأنه يتوجب على مُديري صناديق الاستثمار الخاصة مراجعة الحسابات المالية والحصول على معلومات من المستثمرين لأغراض العناية الواجبة والإفصاح وإعداد التقارير المالية والنظر في أي تعديلات على وثائق الصندوق القائمة إن وجدت والحصول على موافقة المستثمرين من اجل تنفيذ متطلبات القانون.

(2): **http://www.citco.com/sites/default/files/docs/Time20%on 20% Action FATCA.pdf**

4- الإطار النظري

١-٤(قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA))

إن قانون(FATCA) يعد خطوة رئيسة في الجهود الأمريكية لمواجهة التهرب الضريبي الذي يتم من الأشخاص الأمريكيين المكلفين بالضريبة الذين يستثمرون أموالهم في حسابات خارج الولايات المتحدة الأمريكية،وعليه سنتعرف على ماهية قانون(FATCA) وأهدافه وأسبابه .

أولا- ماهية قانون (FATCA)

أن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) الذي أقره الكونغرس الأمريكي في/١٨/ مارس/٢٠١٠/ بوصفهِ جزءً من قانون حوافز التوظيف الأمريكي"Hiring Incentives (HIRE) ACT To Restore Employment "لاستعادت معدلات تشغيل العمالة (Thomson: 2013:1)الذي من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية تحد وتمنع المكلفين بالضريبة من (الأشخاص الأمريكيين) من التهرب الضريبي الذين (pwc:2011:2) يحتفظون باستثمارات أو أموال في حسابات مالية (إيداع حفظ – استثمار ،عقد تامين بقيمة نقدية ، أو عقد بإيراد سنوي) خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد صدر القانون وبشكل نهائي في ١٧/ كانون الثاني /٢٠١٣ وتم نشره في ٢٨/ كانون الثاني /٢٠١٣(البنك المركزي العراقي تعميم رقم ١٢/١٨٧٥: ٢٠١٥) وفقا لأحكام القانون ينبغي على دافعي الضرائب من الأمريكيين ممن تجاوز أصولهم المالية حدوداً مالية معينه الإفصاح عنها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وفق نموذج استمارة تم أعدادها لهذا الغرض(ورشة عمل شركة عراقنا للخدمات المالية والتدريب :٢٠١٤)كذلك يلزم القانون المؤسسات المالية والمصارف الأجنبية الإبلاغ عن زبائنها الخاضعين للقانون

ويحتفظون بحسابات مالية تزيد أرصدتها عن(٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً للأشخاص الطبيعيين(الأفراد) والأشخاص المعنويين(الاعتباريين) عن (٢٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً[3]

وكذلك الكيانات الأجنبية التي يمتلك دافعوا الضرائب الأمريكيين فيها (حصص ملكية جوهرية) بنسبة تزيد عن ١٠%. (ورشة عمل شركة الشرق الأوسط للبرمجيات والنظم : ٢٠١٥)

ثانياً- تعريف قانون (FATCA)

يمكن تعريف قانون الامتثال الضريبي بالحسابات الأجنبية " FATCA " بأنه " مجموعة من الضوابط المصرفية الدولية التي تسعى إلى تحصيل الضرائب من المكلفين بها من المواطنين الأمريكيين خارج أو داخل حدود الإقليم الأمريكي ". (بعاصيري :٢٠١٣:٥٤)

---

[3]: لمعرفة المزيد زيارة موقع شركة (برايس ولتر هاوس كوبرز)الشركة الفنية الاستشارية الخاصة بالبنك المركزي العراقي (http: //www.pwc.com)

وأيضاً يمكن تعريفه هو تشريع سنته وزارة الخزانة الأمريكية،ودائرة الإيرادات لداخلية الأمريكية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية)(Gerald. A: 2013:1) وكذلك عرف بأنه قانون أصدرته وزارة الخزانة الأمريكية بُغية الارتقاء بالأحكام الضريبة التي تُلزم الأشخاص الأمريكيين المكلفين بالضريبة بالإفصاح عن أصولهم المالية وحساباتهم لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.(مقطش :٢٠١٣:٢٤)

من خلال ما تقدم يمكن أن نشير إلى أن قانون (FATCA) هو قانون جديد أصدرته السلطات التشريعية الأمريكية وألزمت جميع المؤسسات المالية والمصارف بالعالم بتطبيقه،بُغية التعاون الدولي مع الحكومة الأمريكية بشأن منع التهرب الضريبي من مكلفيها من حاملي الجنسية الأمريكية الذين يحتفظون باستثمارات أو أموال في حسابات مالية خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد موقف أصحابها والأرباح والعوائد المتحققة لهم .

ثالثاً- الهدف من قانون (FATCA)

إن الهدف الرئيسي من قانون(**FATCA**)هو منع التهرب من دفع الضرائب من لُدن دافعي الضرائب الأمريكيين(Regan: 2013:1) والحد من تداعيات أزمة المال العالمية لعام ٢٠٠٨التي فجرتها أزمة قروض العقارات الأمريكية(حمود:مصدر سابق :٦٠)

كذلك يسعى القانون إلى تقديم المزيد من الشفافية وجعل التهرب من الضرائب أكثر صعوبة للأشخاص الأمريكيين المكلفين بالضرائب، ويمتلكون أصولاً مالية خارج الإقليم الأمريكي(حافظ : ٢٠١٤:١)

فضلاً عن تفعيل دور المؤسسات المالية الأجنبية في مساعدة الولايات المتحدة لمواجهة عمليات التهرب الضريبي . (ورشة عمل شركة الشرق الأوسط للبرمجيات والنظم :٢٠١٥)

رابعاً- نطاق القانون

يشمل نطاق القانون :-

أ_ المؤسسات المالية في الولايات المتحدة:[USFIS] Us financial Institutions or

وهي مؤسسات مالية أمريكية ذات شخصية طبيعية أو اعتبارية وتتضمن فروعاً لمؤسسات أجنبية داخل الأراضي الأمريكية وتعامل معاملة المؤسسات الأمريكية الطبيعية أو الاعتبارية. (ورشة عمل خاصة بالشركة الاستشارية للبنك المركزي العراقي :٢٠١٤)

ب- المؤسسات المالية الأجنبية : (Foreign Financial Institutions or / FFIS

وتشمل أي كيان غير أمريكي يقوم بأي مما يلي :-

١- يقبل الودائع في إطار المسار العادي للعمل المصرفي أو ما شابه ذلك.

٢ -الاحتفاظ بالأصول المالية لحساب الآخرين بوصفها جزءً رئيسياً وجوهرياً من أعماله التجارية.

٣- يعمل بشكل أساس في مجال الاستثمار أو التداول في الأوراق المالية أو الأسهم والسندات أو البضائع أو أي أنشطة ذات صلة.(مشروع ترجمة شرح نصوص قانون FATC:٢٠١٤:٧)

ولا تقتصر المؤسسات المالية الأجنبية على البنوك وسماسرة الأسهم و أمناء الحفظ ولكن تشمل أيضاً شركات التأمين وخطط المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار وحقوق الملكية الخاصة وصناديق التحوط . (ورشة عمل شركة الشرق الأوسط للبرمجيات والنظم :٢٠١٥)

ج-المؤسسات الأجنبية غير المالية:- Non Financial Foreign Entities or [NFFES]

تتضمن أي مؤسسة أجنبية غير مالية ولا تدرج ضمن أي مما يلي :-

١- أي شركة ومجموعتها التابعة لها المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية بنسبة تتجاوز (٥٠%) من القيمة أو حقوق التصويت.

٢- الشركة التي تم تأسيسها بموجب القوانين الأمريكية.

٣- أي منظمة دولية وهيئتها الخاصة.

٤- البنك المركزي (ما لم يتصرف بوصفه وسيطاً للعملاء).

٥- أي فئة أخرى من الأشخاص يتم تصنيفها من وزارة الخزانة الأمريكية على أنها تشكل نسبة منخفضة من المخاطر والتهرب الضريبي. (ورشة عمل خاصة بآلية تنفيذ والتزام البنوك العراقية بقانون FATCA :٢٠١٣)

٢-٤ المتطلبات الأساسية لتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية(FATCA).

بموجب الاتفاقية الحكومية المبرمة بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تصبح المصارف والمؤسسات المالية التابعة للعراق ملزمة بالأنظمة والقوانين المحلية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لتنفيذ متطلبات قانون FATCA الواردة في الاتفاقية الحكومية والتي تتضمن:- (ورشة عمل الشركة الاستشارية للبنك المركزي العراقي :٢٠١٤)

١- تصنيف الحسابات المالية لدى المؤسسات المالية العراقية .

٢- تطبيق إجراءات العناية الواجبة .

٣- الإبلاغ وإرسال التقارير السنوية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية. (ورشة عمل الشركة الاستشارية للمصرف العراقي للتجارة :TBI٢٠١٤)

١- **تصنيف الحسابات:**-وفقاً لأحكام قانون (FATCA) ينبغي على المؤسسات المالية الأجنبية التي تمارس أعمالها خارج أو داخل حدود الإقليم الأمريكي أن تصنف حسابات زبائنها إلى مجموعتين :- (ورشة عمل شركة الشرق الأوسط للبرمجيات والنظم :٢٠١٥)

أ- **المجموعة الأولى:- الحسابات القائمة يوم ٢٠١٤/٦/٣٠**). وتشمل جميع الحسابات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة المالية قبل إبرام الاتفاق الحكومي البيني وهي حسابات موجودة سابقاً قبل تاريخ (٢٠١٤/٧/١).(ورشة عمل الشركة الاستشارية للمصرف العراقي للتجارة TBI:٢٠١٤) ويتطلب من المؤسسة المالية العراقية مراجعة الحسابات القائمة لديها لِغرض التأكد من أصحاب هذه الحسابات فيما إذا كانوا (أمريكيين أو غير أمريكيين) وتصنف الحسابات القائمة إلى نوعين هما :-

أ- **حسابات الأشخاص الطبيعيين (الأفراد):**- تقسم هذه الحسابات على ثلاث فئات وهي:-

١- حسابات لا تحتاج إلى مراجعة أو تحديد أو إبلاغ وتشمل:-

أ-الحساب الفردي الذي لا يتجاوز رصيده أو قيمته (٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً في ٢٠١٤/٦/٣٠.

ب- الحساب الفردي القائم سواء كان (عقد تأمين بقيمة نقدية أو عقد بإيراد سنوي يبلغ رصيده أو قيمته (٢٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً أو أقل اعتباراً من ٢٠١٤/٦/٣٠.

ج-الحساب الذي يكون (عقداً تأمينياً بقيمة نقدية أو عقد بإيرادات سنوي شرط ان تكون القوانين أو أللوائح العراقية أو الأمريكية تمنع بيعها إلى المقيمين في الولايات المتحدة .

د-(حساب إيداع)[٤] بقيمة (٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً أو أقل .

٢- الحسابات ذات القيمة المنخفضة:- وتشمل الحسابات التي يتجاوز رصيدها أو قيمتها (٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً في ٢٠١٤/٦/٣٠ و (٢٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً فيما يتعلق بعقد التأمين ذو القيمة النقدية أو العقد ذو الإيراد السنوي ولكنها لا تتجاوز (١,٠٠٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً .

٣-الحسابات ذات القيمة المرتفعة:- تشمل جميع الحسابات التي يتجاوز رصيدها (١,٠٠٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً إبتداءً من تاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠. (البنك المركزي العراقي تعميم رقم /١٢/١٨٧٥: ٢٠١٥).

ب- **حسابات الأشخاص المعنويين (الاعتباريين):**- تقسم هذه الحسابات على فئتين :

أ- حسابات كيان لا تحتاج إلى مراجعة أو تحديد أو إبلاغ وهي تشمل:- حسابات الكيان الموجودة مسبقاً برصيد أو قيمة لا تتجاوز (٢٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً إبتداءً من تاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ .

ب- حسابات كيان تخضع للمراجعة وتشمل :-

١-حساب الكيان الذي يتجاوز رصيده أو قيمته(٢٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً إبتداءً من٢٠١٤ /٦/٣٠ .

(حساب الإيداع)(٤) : يقصد به (حسابات جارية، التوفير، الودائع، وأي حسابات أخرى تكون قائمة في المصرف) (ورشة عمل الشركة الفنية الاستشارية للبنك المركزي العراقي: ٢٠١٤-

٢- حساب الكيان الذي لا يتجاوز رصيده (٢٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً إبتداءً من ٢٠١٤/٦/٣٠.

٣- حساب الكيان الذي يتجاوز رصيده (١,٠٠٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً إبتداءً من أخر يوم من عام ٢٠١٥ أو أي سنة تقويمية لاحقة . (البنك المركزي العراقي تعميم:مصدر سابق:٢٠١٥

ب- المجموعة الثانية: الحسابات الجديدة التي تم فتحها في أو بعد تاريخ ٢٠١٤/٧/١).

تعدُّ الحسابات التي تم فتحها بعد تاريخ سريان الاتفاقية الحكومية للمؤسسات المالية العراقية في أو بعد تاريخ ٢٠١٤/٧/١ حسابات جديدة ويتطلب من المؤسسة المالية العراقية ما يأتي:(مصدرسابق:٢٠١٤) تصنف هذه الحسابات إلى نوعين من الحسابات:-.

١ حسابات الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) الجديدة تقسم على فئتين:

أ- حسابات غير مطلوب مراجعتها أو تحديدها أو الإبلاغ عنها وتشمل:-

١- حسابات إيداع ما لم يتجاوز رصيدها (٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً في نهاية أي سنة تقويمية .

٢- حساب عقد التأمين ذو القيمة النقدية ما لم يتجاوز القيمة النقدية (٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً في نهاية السنة التقويمية.

ب- حسابات فردية جديدة.تخضع للتعليمات الجديدة لتطبيق القانون.

٢- حسابات الأشخاص المعنويين (الاعتباريين) الجديدة تقسم على فئتين.

أ- حسابات كيان غير مطلوب مراجعتها أو تحديدها أو الإبلاغ عنها لايكون مطلوباً من المؤسسة المالية المبلغة التابعة للعراق مراجعة حساب بطاقة الائتمان أو حساب تسهيل الائتمان الدوار الذي يعامل معاملة الحساب الجديد أو تحديده أو الإبلاغ عنه شرط أن تنفذ المؤسسة المالية التي تحتفظ بالحساب السياسات والإجراءات لمنع رصيد الحساب المدين الذي يتجاوز (٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً.

ب- حسابات الكيان الجديدة الأخرى. (البنك المركزي العراقي تعميم: مصدر سابق :٢٠١٥)

٢- إجراءات العناية الواجبة للحسابات القائمة والجديدة لحسابات الأشخاص الطبيعيين (الأفراد)

أ- مؤشرات تحديد هوية الحسابات الأمريكية

وردت في نصوص القانون الأمريكي (FATCA) الدلائل الأمريكية التي تشير إلى خضوع الأفراد للقانون، وبموجب هذا القانون على المؤسسات المالية العراقية أن تقوم بإجراءات العناية الواجبة لتحديد الحسابات التي تتضمن أي من هذه المؤشرات. (http://www.pwc.com)

١- تحدد حامل الحساب على أنه مواطن أمريكي أو مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- وجود مؤشر واضح على أن محل ميلاد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- تحديد أي حساب تحتوي معلوماته على رقم هاتف أمريكي.

٤-أي حساب تحتوي معلوماته على عنوان أمريكي (بما في ذلك عنوان إقامة أو مراسلات أو صندوق بريد).

٥- أي حساب يحتوي على تعليمات قائمة بتحويل الأموال إلى -حساب موجود في الولايات المتحدة.(ورشه عمل أقيمت من قبل بنك Standard Chartered :٢٠١٥)

٦- تحديد الحساب الذي يحتوي على توكيل رسمي أو تخويل بالتوقيع ساري مفعول حالياً ممنوح /ممنوحة لشخص عنوانه في الولايات المتحدة.

٧- إذا كان العنوان الوحيد الذي تحتفظ به المؤسسة المالية في ملف صاحب الحساب هو "يُسلم البريد لعناية" أو "يتم الاحتفاظ بالبريد" -علماً أن الحساب الفردي الموجود سابقاً لدى المؤسسة المالية ذو القيمة الأقل من(٥٠,٠٠٠) دولاراً أمريكياً- لن يعامل عبارة "يُسلم البريد لعناية" كعلامة أمريكية. (البنك المركزي العراقي :مصدر سابق:٢٠١٥) أن هذه المؤشرات لا تعد دليلاً كافياً على أن صاحب الحساب هو شخص أمريكي إذ يتطلب الأمر من المؤسسة المالية الأجنبية مراجعة جميع المعلومات التي تم جمعها عند فتح الحساب أو خلال متابعة بما في ذلك الوثائق التي تم جمعها بوصفها جزءً من إجراءات فتح الحساب وتوثيقه لأغراض تنظيمية أخرى، لتحديد نوع الحساب فيما إذ كان خاضع للقانون من عدمه.(مشروع ترجمة وشرح نصوص قانون FATCA:٢٠١٤: ٤٦)

إجراءات العناية الواجبة للحسابات القائمة والجديدة لحسابات الأشخاص المعنويين (الاعتباريين)

تطلب من المؤسسة المالية المبلغة التابعة للعراق أن تقرر ما إذا كان صاحب الحساب شخص أمريكياً محدداً

١- يتطلب من المؤسسة المالية التابعة للعراق أن تعامل الحساب على أنه حساب أمريكي إذا كان صاحب الحساب شخصياً أمريكياً محدداً وذلك بالاعتماد على

أ- الإقرار الذاتي المقدم من صاحب الحساب لتحديد وضعه.

ب- المعلومات المتوافرة في حوزة المؤسسة المالية والمعلومات الموجودة بشكل علني تُثبت بأنه شخص أمريكي محدد.

ج- المعلومات التي تم جمعها بموجب إجراءات مكافحة غسيل الأموال / أعرف عميلك.

٢- أن تقرر المؤسسة المالية ما إذا كان صاحب الحساب هو مؤسسة مالية تابعة لعراق أو مؤسسة مالية أخرى في نطاق الشريك أو مؤسسة مالية غير مشاركة عندها لا يكون الحساب حساباً أمريكياً ، ولكن ينبغي الإبلاغ عن المدفوعات المقدمة لصاحب الحساب.

٣- إذا كان صاحب الحساب كياناً أجنبياً غير مالي سلبي:

يتطلب من المؤسسة المالية أن تحدد الأشخاص المسيطرين كما هو مقدر بموجب إجراءات مكافحة غسيل الأموال /أعرف عميلك.

على المؤسسة المالية أن تقرر أي منهم هو شخص أمريكي أو مقيم في الولايات المتحدة بالاعتماد على الإقرار الذاتي المقدم من صاحب الحساب أو ذلك الشخص فضلاً عن ذلك أن تعامل الحساب على انه حساب أمريكي إذ كان أي من الأشخاص المسيطرين هو مواطن أمريكي أو مقيم في الولايات المتحدة .

٤- يمكن للمؤسسة المالية المبلغة التابعة للعراق أن تقرر ما إذا كان صاحب الحساب كيان أجنبي غير مالي منتج، أو مؤسسة مالية تابعة للعراق أو مؤسسة مالية أخرى في نطاق اختصاص الشريك وذلك بالاعتماد على ما يأتي:

أ- الإقرار الذاتي لصاحب الحساب .

ب- التحقق من رقم التعريف الوسيط العالمي (GIIN) لصاحب الحساب.

ج- المعلومات المتوفرة بشكل علني أو الموجودة لدى المؤسسة المالية.

٣- الإبلاغ و إرسال التقارير

بموجب أحكام قانون الامتثال الضريبي FATCA يتطلب من المؤسسات المالية الأجنبية الممتثلة للقانون القيام بعملية الإبلاغ وإرسال التقارير السنوية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية عن معلومات معينة بشأن الحسابات المالية التي يحتفظ بها أصحاب الحسابات الأمريكيين والمكلفين بدفع الضرائب لديها وفقاً لأحكام هذا القانون تقدم المؤسسة المالية الأجنبية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية .(مشروع شرح وترجمة نصوص قانون FATCA :٨:٢٠١٤) التقرير السنوي الذي يتضمن المعلومات المعنية بصاحب الحساب الأمريكي والتي تشمل :-

أ- الشخص الأمريكي :

(الاسم الكامل للزبون/ العنوان العمل/ رقم التعريف الضريبي لصاحب الحساب الذي يحمل الجنسية الأمريكية (TIN)/ رقم حساب الزبون في المؤسسة المالية/ رصيد الحساب أو قيمته الإجمالية). (Harrison:2013:.8).

ب_ كيان أجنبي :

إذا كان صاحب الحساب كياناً أجنبياً لديه شريك أمريكي يملك نسبة أكثر من ١٠% من أسهم المؤسسة والذي يعدُّ صاحب ملكية رئيسة في هذا الكيان سيتضمن التقرير ما يأتي:

(أسم المالك الأمريكي/ عنوان الإقامة/ الرقم الضريبي للشخص الأمريكي(TIN)/صندوق البريد الخاص بالزبون صاحب الحساب/ نسبة الملكية.)

ج- في حالة الحسابات(غير موافقة) تذكر جميع المعلومات الواردة في الفقرة(أ)عنها في التقرير السنوي

د- في حالة الحسابات المغلقة تكون المؤسسة المالية ملزمة بالإبلاغ عن الحسابات التي تم غلقها من لَدُن أصحابها وإرسال المعلومات ،المتعلقة بهذه الحسابات في التقارير السنوية التي سيتم إرسالها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وسيتضمن التقرير على جميع المعلومات الواردة في الفقرة(أ)أعلاه إضافةً إلى الرصيد الإجمالي للحساب عند الغلق.(ورشة عمل الشركة الاستشارية للبنك المركزي العراقي:٢٠١٤)

٣-٤ (دور البنك المركزي العراقي في تطبيق قانون "FATCA")

يعد البنك المركزي العراقي هو الجهة المسؤولة عن استمرارية النظام المصرفي العراقي وسلامتهِ ويمارس البنك المركزي وظيفته الإشرافية والرقابية من خلال وسائل وأدوات وأجهزة فنية متخصصة يرمي من خلالها إلى التأكد من التزام المصارف بتطبيق جميع القوانين الصادرة عنه وتتمثل بقانون البنك المركزي وقانون المصارف وغيرها من التعليمات والأنظمة الصادرة استناداً لهذه القوانين(التميمي٢٠١٣: ٥١) وتتم العملية

الرقابية والإشرافية للبنك المركزي من خلال (الرقابة عبر القوانين والأنظمة والتعليمات ، والرقابة من خلال عمليات التفتيش للمصارف المرخصة فضلاً عن الرقابة عبر الكشوفات والبيانات) (كاظم:٢٠١٤:٢٣)

ويعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "FATCA"الذي أصدرته وزارة الخزانة الأمريكية من القوانين الدولية الجديدة وبموجبه تلزم جميع المؤسسات المالية الدولية بتطبيقه ،لذا سعت الحكومة العراقية إلى تعزيز سمعة العراق على الصعيد المصرفي الدولي من خلال المشاركة ، في دعم أهداف قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "FATCA" الذي يرمي إلى معالجة التهرب الضريبي،وذلك من خلال دخول الحكومة العراقية باتفاقية حكومية بينية نيابةً عن القطاع المالي العراقي وبموجبها ستكون جميع المصارف والمؤسسات المالية ومن ضمنها البنك المركزي العراقي ممتثل للقانون.(ورشة عمل الشركة الاستشارية للبنك المركزي العراقي :٢٠١٤) وفي ضوء ذلك أبدت السلطة التنفيذية في جمهورية العراق موافقتها على أن يكون البنك المركزي العراقي هو الجهة المخولة بالتفاوض مع وزارة الخزانة الأمريكية لتوقيع مشروع الاتفاقية بشأن قانون FATCA وبدورها المصارف والمؤسسات المالية العراقية المحلية خولت البنك المركزي العراقي بالتصرف والتوقيع بالنيابة عنها في هذا الموضوع . (مقابلة مع رئيس الوفد التفاوضي الوطني لقانون الامتثال الضريبي FATCA" الياسري:٢٠١٥)

وهنا يبرز دور الوظيفة الإشرافية للبنك المركزي العراقي على القطاع المصرفي العراقي من خلال الإجراءات التي يتبعها البنك والتوجيهات والقرارات التي سيصدرها البنك إلى المصارف العراقية المحلية.(الزبيدي :٢:٢٠٠٦) وتتمثل الوظيفة الإشرافية للبنك المركزي من خلال إصدار التعليمات المقتضية لتسهيل تنفيذ أحكام قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA إذ عمل البنك على وضع خارطة الطريق الصحيحة لتنفيذ القانون على أرض الواقع من خلال الآتي:

١- تم تشكيل وفد حكومي تفاوضي برأسه البنك المركزي العراقي ، وعدد من ممثلي الوزارات العراقية منها (وزارة المالية ، وزارة الخارجية ، ديوان الرقابة المالية وإقليم كردستان ن والهيئة العامة للضرائب) من أجل التفاوض مع وزارة الخزانة الأمريكية حول المتطلبات الرئيسة لتنفيذ القانون .

٢- إبرام عقد مع شركة (برايس واتر هاوس كوبرز) وهي شركة تدقيق عالمية متخصصة لتقوم بدور استشاري وتفاوضي لتقديم الدعم والمساندة للوفد التفاوضي أقامت الدورات للمتخصصين حول القانون داخل وخارج العراق ، فضلاً عن أعداد دليل شامل ومفصل حول آلية تنفيذ متطلبات القانون للقطاع المصرفي العام والخاص.

٣- إجراء لقاءات مع ممثلي السفارة الأمريكية في العراق المعنيين بموضوع قانون FATCA من أجل الحصول على مسودة الاتفاقية العامة التي يتم إبرامها مع حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية .

٤- إجراء زيادات من الوفد الحكومي للبنوك المركزية في الدول العربية ومنها البنك المركزي اللبناني و (جمعية المصارف اللبنانية) لغرض التعرف على المزيد من التفاصيل بشأن تطبيق القانون وما هي الإجراءات التي تتبعها هذه الدول .

٥- دراسة تجارب العمل العربية التي أبرمت اتفاقيات مع الجانب الأمريكي على سبيل المثال (دولة الأردن) بشأن تطبيق القانون لغرض الاستفادة منها لدى بدء المفاوضات مع الحكومة الأمريكية.

٦- عقد البنك المركزي العراقي العديد من الاجتماعات مع رابطة المصارف العراقية لتوضيح المفاهيم الرئيسة والمهمة للقانون المعني. (تعميم البنك المركزي العراقي رقم: ٩٠٢/١٢: ٢٠١٤)

٧- إقامة جلسات تعريفية حول قانون الامتثال الضريبي FATCA بالتعاون مع الشركة الاستشارية الدولية لمساعدة البنك المركزي العراقي والوفد التفاوضي حول موضع القانون.(مجلة المصارف العراقية :٢٠١٤:٨) وبتاريخ(٢٠١٤/٦/٣٠) أعلن البنك المركزي العراقي عن توقيع خطاب النوايا مع الحكومة الأمريكية لقانون FATCA وسيتم التوقيع الفعلي للاتفاقية الحكومية نهاية عام ٢٠١٥.(تعميم البنك المركزي العراقي رقم: ٥٦٥٣/١٢: ٢٠١٤)

وقد أصدر البنك المركزي العراقي التعميم رقم ٢/١٢ ٢١٣ بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٤ يوجه فيه المؤسسات المالية العراقية من (مصارف ، وشركات تأمين ، وشركات التحويل المالي ، وشركات الاستثمار) وأي مؤسسة مالية أو شركة لديها فروع تابعة لها في الخارج والتسجيل على الموقع الالكتروني لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية قبل(٥/أيار/٢٠١٤) لغرض إدراجها ضمن اللائحة الأولى للمؤسسات المالية الممتثلة وتجنب الاستقطاع الضريبي على التحويلات الواردة إليها من مصادر أمريكية وكذلك الحصول على رقم التعريف الوسيط العالمي (GIIN) الخاص بكل مصرف . (البنك المركزي العراقي تعميم :٢٠١٤/٢٢١٣/١٢)

لذلك سعى البنك المركزي العراقي على تقديم المساعدة والعون وحرصاً منه على المؤسسات المالية والمصارف العراقية المحلية ، إذ أقام البنك المركزي العراقي جلسات تدريبية تحت أشرافه وبالتعاون مع الشركة الاستشارية لمساعدة ممثلي المصارف المخولين رسمياً لإتمام عملية التسجيل وعلى كيفية تنظيم استمارة التسجيل والتسجيل الفعلي لاتفاقية الحكومية .(البنك المركزي العراقي:مصدر سابق :٢٠١٤)

وبموجب التعميم الصادر من البنك المركزي العراقي إلى المصارف المحلية الذي يشير إلى أن الوفد الحكومي التفاوضي، قام بإبرام الاتفاقية الحكومية وفق النموذج الثاني (model (2) IGA) وهذا الأمر سيجعل المؤسسات المالية في حيرة من أمرها لأن البنك المركزي العراقي وفقاً لهذا النموذج سيكون بعيداً كل البعد فيما يتعلق بالمعلومات المرسلة من المؤسسات المالية المحلية الممتثلة للقانون إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية ولكن لا يكون البنك المركزي مسؤولاً عن التحقق من المعلومات بالجودة المطلوبة .

من خلال ما تقدم تشير الباحثة إلى أن البنك المركزي هو السلطة المعنية بقانون "FATCA" في العراق وبالنيابة عن القطاع المالي العراقي وتقديم الحماية للمصارف والمؤسسات المالية، ومعالجة أي قضايا تتعلق بالامتثال للقانون بين المصارف ودائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وهو صاحب القرار الأول والأخير حيال تطبيق قانون FATCA أو عدم تطبيقه ويراعي في ذلك مصلحة القطاع المصرفي العراقي.

٤-٤(التحديات التي تواجه القطاع المصرفي من أجل تطبيق قانون "FATCA")

إن التحديات التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية حول تطبيق القوانين والتشريعات الدولية لتجنب العقوبات ،تعدُّ من أهم المواضيع التي تواجه مصارفنا العراقية اليوم التي لا تملك خياراً إلا الالتزام به

إذ إن الالتزام به أمر حتمي لا بديل عنه ألا بالخروج من المنظومة العالمية الدولية ،وهذا أمر غير وارد لذا الاستجابة للقانون أمر لا مفر منه حتى لو كانت بعض المؤسسات المالية الدولية تتفاده عن طريق عدم التعامل بالدولار الأمريكي لا يمكنها ذلك لان القانون سيطبق على مستوى مختلف العملات في المؤسسات المالية الدولية ، لذا يعدُّ بعض المسؤولين في المصارف والمؤسسات المالية في دول العالم ، أن تطبيق القانون سيكون مكلفاً من الناحية المالية والتشغيلية ، بغض النظر عن الأهداف التي تسعى السلطات التشريعية الأمريكية الوصول إليها لأنه سيضع الحكومات ومؤسساتها المالية أمام صعوبات وتحديات كبيرة (طربية :٢٠١٣:٤٠) ومثل أي مشروع تواجه المؤسسات المالية والقطاع المصرفي عند تطبيق قانون FATCA بعض التحديات ومنها :-

١- التأكد من إمكانية تلبية أحكام سرية المعلومات الضرورية.

٢- تحديث وتطوير متطلبات البنية التحتية للسماح بتبادل المعلومات بين المؤسسات المالية والبنك المركزي وبين البنك المركزي ودائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وما يتطلبه ذلك من تفسير للمعلومات التي سيتم إرسالها.

٣- فضلاً عن مهام المؤسسات المالية العراقية يواجه البنك المركزي تحديات تتمثل بحجم الأعباء المترتبة في تطبيق القانون التي تتطلب التدريب والأشراف وعملية التنفيذ والمتابعة [٤].

٤- التفاوض مع وزارة الخزانة الأمريكية والتسجيل لدى شركات دولية لتشفير البيانات .(البنك المركزي العراقي تعميم رقم:١٢/١٨٧٥/٢٠١٥)

٥- أهمية الوعي والمعرفة بالقانون وتطبيقه من قبل زبائن المصرف .

٦- تحديات كثيرة تتمثل بالاستقطاع الضريبي على حسابات الأشخاص غير الممتثلين للقانون نتيجة عدم الإفصاح . (فتوح :٢٠١٤:٨٨)

٧- إجراء تغيرات على أنظمة واليات المؤسسات المالية التي تزاول أنشطتها المالية دولياً و إقليميا ، ولكي تتواكب مع متطلبات القانون الجديد.

٨- تحديات تواجه السلطة المحلية المشرفة على القطاع المصرفي وكذلك السلطة الضريبية للالتزام بالمعايير والقوانين والاتفاقيات الدولية .(الحسيني :٢٠١٤ :٤)

٩-تحديات تواجه المصارف مع زبائنها الذين يتمسكون بحق السرية المصرفية .(رجب :٢٠١٤:بلا)

١٠- إغلاق بعض المؤسسات المالية والمصارف العربية و الحسابات المالية المتعلقة بزبائنها من حاملي الجنسية الأمريكية [، أو أي مؤشر أمريكي لغرض تلافي العقوبات المالية المترتبة من القانون الأمريكي وهذا ما يخلق حالة من الرعب لدى السلطات الأمريكية.(فتوح :٢٠١٣:٤١)

١١- على الرغم من أن القانون طوعي من الناحية التقنية إلا أن المؤسسات المالية التي ترغب بعدم الامتثال للقانون ستجد نفسها خارج السوق العالمية للخدمة المالية .(ورشة عمل الشركة الاستشارية للبنك المركزي العراقي :٢٠١٤)

١٢- نقص الموارد البشرية لدى بعض المؤسسات المالية والمصارف فضلاً عن التكاليف العالية التي يتطلبها تطبيق القانون من المؤسسات المالية الأجنبية والمصارف وتشمل:- (طربية :٢٠١٣:بلا)

أ- الكلف التشغيلية عن إجراء تعديلات في عمليات فتح الحساب الجديد ومتابعة هذه الحسابات وتدقيقها بشكل مستمر.(يوسف :٢٠١٣:١)

ب- تطوير الأنظمة الالكترونية والتحديث المستمر لقاعدة بيانات أصحاب الحسابات القائمة مسبقاً في المصرف.

ج- إجراء تعديلات وتغيرات على سياسات وإجراءات المصرف ولاسيما ما يتعلق منها بسياسة / أعرف عميلك إذ يتطلب أضافه حقول جديدة في قواعد بياناتها الخاصة بالزبون صاحب الحساب لتحديد ما أذا كان الزبون صاحب الحساب شخصاً أمريكياً أم لا (بدران :٢٠١٥:٩٨).

د- تكاليف التوعية التي تتمثل بقيام المؤسسات المالية الأجنبية بإنشاء وحدة خاصة بالامتثال لقانون(FATCA) يعمل فيها موظفون من أصحاب الخبرة والكفاءة. (يوسف:مصدر سابق:١)

١٣- إن المدة الزمنية المتاحة أمام المؤسسات المالية والمصارف قصيرة جداً لا تكفي لتهيئة المعلومات المتعلقة بحسابات الأشخاص الأمريكيين فضلاً عن أن الأنظمة الالكترونية غير قادرة على تهيئة المعلومات الخاصة بالحسابات المالية بالشكل الذي يتوافق مع متطلبات القانون (حافظ :٢٠١٢:١) فضلاً عن ذلك تشير الباحثة إلى تحديات أخرى تواجه المؤسسة المالية تتمثل :-

أ- عدم مصداقية الزبون بالمعلومات التي يقدمها للمصرف لغرض تجنب الامتثال للقانون .

ب- عدم تصريح الزبون عن مصادر أمواله أو قيامها أو قامته في دولة أخرى أو امتلاكه جنسية أخرى (مزدوج الجنسية).

ج- جهوزية البيئة المعلوماتية للمصارف لجهة الأفراد ضعيفة لعدم وجود نظام معلومات شامل بزبائن المصرف ولاسيما فيما يتعلق بالقطاع الحكومي.

١٤- المدة الزمنية المتاحة أمام المصارف لحين إتمام المعلومات بشأن زبائنها الأمريكيين الذين سيتم الإفصاح عن معلومات حساباتهم للسلطات الأمريكية قصيرة جداً .

١٥ - الإيرادات التمويلية اللازمة لدعم وتحديث دوائر جديدة لتنفيذ والية القانون تقنياً وقانونياً قليلة. وهذه التحديات تجعل المؤسسة المالية العراقية في مشكلة كبيرة مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية .

٥-الجانب العملي :

(إعداد إطار أنموذج مقترح لبرنامج المحوسب حول التحقق من قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية(FATCA))

يتضمن الجانب العملي للبحث إعداد إطار أنموذج مقترح وتصميم برنامج الكتروني حول قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA)،يتضمن البرنامج إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن زبائن المصرف من الأشخاص الأمريكيين (أفراد ،شركات)الخاضعين للقانون والذين تتوافر المؤشرات الأمريكية في معلومات

حساباتهم فضلاً عن أستخرج التقارير المالية التي سيتم إرسالها إلى، وتم إعداد البرنامج وفقاً للمعلومات التي تضمنتها استمارة KYC/ اعرف عميلك الصادرة عن البنك المركزي العراقي، والدلائل الأمريكية الواردة بالقانون الأمريكي التي تم ذكرها بالجانب النظري للبحث ،فضلاً عن مقترح استمارات التحقق حول قانون الامتثال الضريبي الأمريكي الخاصة بـ(الإفراد– شركات)التي تم إعدادها وتصميمها من الباحثة كمقترح للتحقق من زبائن المصرف الخاضعين لقانون (FATCA) واختارت الباحثة عينة من الحسابات الداخلية تتمثل بحساب(الجاري–التوفير) يتعامل بها المصرف مع زبائنه والتي يحتاج المصرف الإبلاغ عنها علماً أن العينات التي تم تطبيقها وتهيأت بياناتها على النظام هي عينة افتراضية من الزبائن وذلك حفاظاً على سرية المعلومات المصرفية.

١–٥ تطبيق النظام

إن لكل تطبيق برمجي محوسب خطوات عمل يمكن لمستخدم البرنامج أن يتبعها لكي يتمكن من الدخول إلى البرنامج وتهيأت البيانات المتعلقة بالعمل ولغرض تهيئة البيئة التشغيلية للعمل مع برنامج (FATCA) نتبع الخطوات التالية:

أ– **تشغيل البرنامج** :يمكن الدخول إلى البرنامج من خلال النقر على زر(Start) ثم النقر على زر(Programs) تظهر لنا قائمة بالبرامج نختار منها برنامج (FATCA) وعندها ستظهر لنا واجهة البرنامج الرئيسة ويتكون البرنامج الالكتروني من واجهات عدة خاصة بحساب(الأفراد والشركات) والتي من خلالها يتم تهيأت البيانات المتعلقة بزبائن المصرف من الأشخاص الأمريكيين الخاضعين للقانون (FATCA) .

ب– الواجهة الرئيسة:– تُمثل الواجهة الرئيسة لأساس الأول للتعامل مع البرنامج ومن خلالها يمكن الدخول إلى إطار أنموذج مقترح برنامج التحقق حول قانون الامتثال الضريبي (FATCA) وتتضمن الواجهة الرئيسة على قوائم تحرير وهي كالأتي:

١– قائمة ملفات الترميز :تحتوي هذه القائمة على واجهات ترميز البيانات حسب متطلبات عمل البرنامج

٢– قائمة ملف: من خلال هذه القائمة يمكن الدخول إلى الواجهات الخاصة بحساب الأفراد والشركات وهي

أ– واجهة حساب الأفراد: عند النقر على هذه الواجهة ستظهر لنا واجهة إضافة حساب الزبون/أفراد تتضمن هذه الواجهة البيانات الآتية :

- تفاصيل بيانات المصرف :وتشمل(اسم المصرف– رقم التعريف الوسيط العالمي GIINللمصرف – نوع الاتفاقية IGA– فروع المصرف).
- بيانات الزبون وتشمل (اسم الزبون الكامل واللقب -رقم الحساب–اسم الأم–الجنس–الوضع القانوني للزبون.

٣– قائمة التقارير: عند النقر على قائمة التقارير ستظهر لنا قائمة منسدلة يمكن اختيار نوع التقارير المراد إرسالها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية والتي تمثل مخرجات البرنامج .

٤- خروج : من خلال هذه القائمة يتم الخروج من البرنامج نهائيا.

كما هو مبين بالشكل (١)الذي يمثل الواجهة الرئيسة للبرنامج

الواجهة الرئيسة للبرنام

٢-٥-التطبيق العملي للبرنامج المحوسب حول التحقق من قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)

سبق وأن تم بيان الواجهات التي يتكون منها البرنامج وإعطاء شرح مفصل الكل منها لذا سنبين التطبيق العملي لمقترح برنامج لتحقق حول الالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA من خلال المطالب الآتية:-

١-**المطلب الأول** :- المعالجة الالكترونية للبيانات.

٢-**المطلب الثاني**:- آلية استخراج التقارير السنوية التي سيتم إرسالها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية

١-المطلب الأول: (المعالجة الالكترونية للبيانات)

أولاً:-مدخلات البرنامج:- تمثلت مدخلات البرنامج على اختيارالباحثة عينة أفتراضية من الحسابات الخاصة بزبائن المصرف ،وذلك لسرية الحسابات المصرفية وشملت عينة البرنامج مجموعة من الحسابات الخاصة(بالأشخاص الطبيعيين)الخاضعين للقانون وتضمنت حساب(الجاري دائن)وهي كالاتي:

١- **الزبون(ZZZ)**: يمثل شخص أمريكي خاضع لقانون FATCA وذلك بعد التحقق من جميع الدلائل الأمريكية في معلومات حساب، وقد تم ادراج البيانات المتعلقة بحساباته من خلال الواجهات الخاصة بالبرنامج وكما هو مبين ادناه.

أ-الشكل رقم(٢) يبين لنا الواجهة الرئيسة التي تم إضافةحساب الزبون ZZZ من خلالها الى البرنامج لاول مرة من خلال الشكل ادناه.

الشكل رقم (٢)/ واجهة إضافةحساب الزبونZZZ للبرنامج

د- الشكل رقم (٣) ادناه يوضح لنا وبشكل مفصل كشف الحساب الجاري دائن/ للزبون ZZZ

الشكل رقم (٣) كشف الحساب الجاري دائن/ للزبون ZZZ

٢-**الزبونF:** يمثل شخص أمريكي خاضع للقانون وفق الدلائل الأمريكية الواردة في بيانات حساباته.

أ-الشكل رقم (٤) يبين لنا الواجهة الرئيسة التي تم إضافة بيانات الزبونF إلى البرنامج

الشكل رقم (٤)/ واجهة إضافة بيانات الزبون F

الشكل رقم (٥) يبين لنا وبشكل مفصل كشف الحساب الجاري دائن /للزبون F.

تاريخ المعاملة	الرصيد الشهري بالدينار العراقي	سعر الصرف	الرصيد بالعملة الاجنبية $	تاريخ فتح الحساب	تاريخ غلق الحساب	الملاحظات
٢٠١٤/٠٥/٣١	٨٤٠٠٠٠٠	١٢٠٠	٧٠٠٠	٢٠١٤/٠٢/٠٥	لايوجد	لايوجد
٢٠١٤/٠٧/٣١	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠٠	٢٠١٤/٠٢/٠٥	لايوجد	لايوجد
٢٠١٤/٠٩/٣٠	٩٣٠٠٠٠٠	١٢٠٠	٧٧٥٠	٢٠١٤/٠٢/٠٥	لايوجد	لايوجد
٢٠١٤/١٠/٣١	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠٠	٢٠١٤/٠٢/٠٥	لايوجد	لايوجد
٢٠١٤/١٢/٣١	٥٧٠٠٠٠٠	١٢٠٠	٤٧٥٠	٢٠١٤/٠٢/٠٥	لايوجد	لايوجد
٢٠١٤/٠٢/٢٨	٩٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠	٧٥٠٠	٢٠١٤/٠٢/٠٥	لايوجد	لايوجد
٢٠١٤/٠٤/٣٠	٨١٠٠٠٠٠	١٢٠٠	٦٧٥٠	٢٠١٤/٠٢/٠٥	لايوجد	لايوجد

الشكل رقم (٥) كشف الحساب الجاري دائن/ للزبون F

٢-المطلب الثاني:(آلية استخراج التقارير السنوية التي سيتم إرسالها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية)

بعد أن تم بيان المعالجة الإلكترونية للبيانات.سنتناول في المطلب الثاني آلية استخراج التقارير السنوية التي سيتم إرسالها من المؤسسات المالية الأجنبية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

١- آلية استخراج التقارير:

من خلال الواجهة الرئيسة للبرنامج كما في الشكل رقم (١) يتم النقر على قائمة التقارير ستظهر لنا قائمة بالتقارير السنوية المراد الإفصاح عنها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية يتم اختيار التقرير المراد إرساله وذلك بعد معاينة التقرير والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه وكما هو مبين أدناه بالشكل رقم (٦)

التقرير السنوي عن(الأشخاص الطبيعيين) الخاضعين لقانون FATCA

Transmitting Country	IRAQ
Receiving Country	U.S.A
Tax Year	2014
Bank Name	مصرف الرشيد
GIIN	9VX42B.99999.SL.368
IGA	Model (2) IGA
Bank Branch	الفرع الرئيسي

ID Customer	Full Name	Tax Identification Number	Employer Address	Account Balance
Current Account				
451	F	1123	كرادة خارج/م ٧/ز/١١/بناية٦٥	53,750.00
303	ZZZ	33021	بغداد / حي بابل / م٩٩٥ / ز ٨/ بناية ٢٨	55,750.00

الشكل رقم(٦) يبين لنا وبصورة مفصلة التقرير السنوي عن(الأشخاص الطبيعيين)الخاضعين لقانون FATCA الذي سيتم إرساله إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وبشكل تجميعي وتضمن التقرير بيانات عن حسابات زبائن المصرف والتي تشمل حساب(الجاري دائن).

ومن خلال ماتقدم استطاعت الباحثة الوصول إلى الأهداف التي يرمي البحث إلى تحقيها والتي تم ذكرها في منهجية البحث وتمثلت بالاتي:

الهدف الأول :ماهية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) (وتحقق ذلك بعد أن تم التعرف على ماهية القانون وأهدافه، ونطاقه).

الهدف الثاني :- – دراسة قدرة المؤسسات المالية العراقية على تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) من خلال التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي لتطبيق القانون(تحقق ذلك من خلال لمتطلبات الأساسية لتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) بموجب التعميم الصادر عن البنك المركزي العراقي رقم ٢٠١٥/١٨٧٥/١٢)

الهدف الثالث:-التعرف على التحديات التي ستواجه المؤسسات المالية الأجنبية بشكل عام عند تنفيذ القانون(تم ذلك من خلال الإطار النظري للبحث بعد ان تم بيان وبشكل عام التحديات التي ستواجه المؤسسات المالية الأجنبية عند تطبيقها للقانون)

الهدف الرابع :-إعداد أنموذج للبرنامج المحوسب التخصصي حول التحقق من قانون(FATCA) لغرض تسهيل تطبيق والالتزام المؤسسات المالية بالقانون وإرسال تقارير المالية المطلوبة إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية. (تم تحقيق هذا الهدف من خلال الجانب العملي للبحث واستخراج التقارير المالية التي يتم إرسالها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وفقاً للمعلومات المدرجة في التعميم الصادر عن البنك المركزي العراقي رقم ٢٠١٥/١٨٧٥/١٢ عن الأشخاص الأمريكيين الخاضعين للقانون)

٦-الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصلت الباحثة في نهاية البحث إلى جملة من الاستنتاجات وهي :-

١-إن الامتثال لقانون (FATCA) يجعل المؤسسات المالية بين فكين ،فمن جهة تكون المؤسسات المالية ملزمة بالقانون خوفاً من تعرضها للعقوبات المالية المترتبة على عدم الالتزام بالقانون، ومن جهة أخرى التزامها سيُعزز هيمنة السلطات الأمريكية وفرض قوانينها الضريبية على المؤسسات المالية الدولية.

٢- إن القانون الأمريكي يتعارض مع القوانين والأنظمة المحلية النافذة ،ومنها قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) فيما يتعلق بانتهاك السرية المصرفية للحسابات .

٣- إن كلفة الامتثال للقانون كبيرة جداً ،لما يتطلبه القانون من تدريب للكوادر المصرفية ، وتحديث الأنظمة المصرفية الحالية ،فضلاً عن التعاقد مع شركات استشارية مختصة بقانون فاتكا لغرض تنفيذ القانون، فضلاً

عن أن الامتثال للقانون يتطلب برنامج الكتروني للإفصاح عن قاعدة بيانات الزبائن وأرصدتهم وإرسال التقارير المالية.

٤- فرض حالة عدم التعامل دولياً مع المصارف العراقية التي لم تبادر إلى التسجيل لدى دائرة الإيرادات الداخلية والحصول على رقم التعريف الوسيط العالمي GIIN وبذلك تصبح مؤسسات مالية غير ممتثلة تخضع للعقوبات المترتبة على عدم الامتثال للقانون .

٥- تأخر المصارف الحكومية في اقتناء أنظمة مصرفية شاملة أو ربط فروعها بشبكة اتصالات مع إدارتها العامة والتي تعد من أهم الوسائل لنقل التقارير التي يتطلبها تطبيق القانون .

٦-إحجام بعض المؤسسات المالية العراقية عن اتخاذ قرار الامتثال لقانون(FATCA) بسبب عدم الفهم الصحيح للقانون ،وعدم وضوح الرؤية لدى الإدارة العليا في المصارف ودورها في السعي لتحقيق أهداف المؤسسة المالية من خلال الالتزام بالقوانين المحلية والدولية .

٧- تعرض المؤسسات المالية للعقوبات المالية المفروضة من السلطات الأمريكية نتيجة عدم التزام زبائن المصرف بالإفصاح عن البيانات المتعلقة بحساباتهم ، وذلك من خلال تقديم إقرار خطي بذلك أو أي وثائق رسمية تحدد وضعهم .

٨- لا تتضمن استمارة kyc/اعرف عميلك بنود تشير إلى الدلائل الأمريكية الواردة في القانون الأمريكي(FATCA) بشكل واضح .

٩- في ظل اتفاقية قانون (FATCA) سيكون للسلطات الأمريكية الحق في طلب معلومات عن أي شخص أمريكي يملك حساب في مؤسسة مالية عراقية في حين لا يحق للحكومة العراقية طلب ذلك عن أي مواطن عراقي تنطبق عليه المؤشرات الأمريكية .

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة يمكن بلورة التوصيات الآتية

١- ضرورة إصدار وثيقة تعريفية بالقانون توجه إلى زبائن المصرف تبين قانون الامتثال الضريبي الأمريكي كما وتبين إن القطاع المصرفي العراقي ممتثل للقانون فضلاً عن ضرورة إقامة ورش عمل في كل مؤسسة مالية لغرض توعية الموظفين العاملين بالمصرف بالمتطلبات الرئيسة لتنفيذ القانون و تأمين التدريب اللازم جميع موظفي المصرف ولاسيما الموظفين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع زبائن المصرف .

٢- تعديل بعض فقرات قانون البنك المركزي العراقي لِتمنح المصارف استثناءات بكشف سرية حسابات زبائنها إلى السلطات الأمريكية.

٣- إذا كان القرار الاستراتيجي للمصرف هو عدم الامتثال للقانون، يتطلب من المصرف ضرورة وضع سياسة وتطبيقها بشكل فاعل وصارم تتعلق بالأشخاص الأمريكيين والأصول المالية الأمريكية وكيفية التعامل مع المؤسسات المالية العراقية الممتثلة للقانون فضلاً عن تقيم تكاليف عدم المشاركة وإبرام اتفاق مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية .

٤- تحديد الجهات المسؤولة عن جمع وتقديم المعلومات إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

٥ ضرورة التزام المصارف بحسن تطبيق اللوائح والقوانين المحلية الصادرة عن البنك المركزي لتطبيق القانون والدولية منها .

٦- ضرورة أصدرا المصارف العراقية (نموذج إقرار) وثيقة تنازل عن السرية المصرفية يتم توقيعها من الزبون صاحب الحساب لِتمنح المصرف الصلاحية الكاملة بكشف سرية حساباته المالية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

٧- ضرورة قيام المؤسسات المالية والمصارف العراقية بدراسة متأنية لأحكام القانون واللوائح التنفيذية الصادرة عن السلطات الأمريكية ،واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لوضع الأنظمة الداخلية المناسبة استعدادا لتطبيق أحكام القانون والالتزام بالتنفيذ بالمواعيد المحددة .

٨- ضرورة إضافة بنود إلى استمارة kyc/اعرف عميلك تتضمن فقرة

أ-(هل لديك جنسية أخرى(مزدوج الجنسية).

ب- هل لديك إقامة في دولة أخرى.

٩- ضرورة التزام المصارف والمؤسسات المالية ببذل إجراءات العناية الواجبة والتحقق من هوية زبائنها وتوثيق البيانات المتعلقة بالحسابات القائمة والجديدة والاحتفاظ بها للتأكيد من عدم تضمنها زبائن أمريكيين في حال تعرض المصرف أو المؤسسة المالية لاستجواب من دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية بشأنهم .

١٠- ضرورة تطبيق البرنامج المحوسب الذي تم وضعه كمقترح من قبل الباحثة حول التحقق من تطبيق قانون فاتكا بعد أن يتم تحديث قاعدة بيانات زبائن المصرف وفق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي لتنفيذ القانون .

٧-(المصادر)

١-٧ -المصادر باللغة العربية

أولاً:-التعميم الصادرة عن البنك المركزي العراقي

١- البنك المركزي العراقي تعميم رقم ١٢/ ٩٠٢ في ٢٠١٤/٢/١٧.

٢- البنك المركزي العراقي تعميم رقم ١٢/ ٢٢١٣ في ٢٠١٤/٤/١٤.

٣- البنك المركزي العراقي تعميم رقم ٥٦٥٣/١٢ في ٢٠١٤/١٠/١٦.

٤- البنك المركزي العراقي تعميم رقم ١٨٧٥/١٢ في ٢٠١٥/٤/٢١.

ثانياً- الكتب العربية

٥- كتاب صادر من الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية (٢٠١٤).(مشروع ترجمة وشرح النصوص النهائية لقانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA).

ثالثاً- الاطاريح و الرسائل الجامعية

٦-التميمي ،محمد خميس حسن،(٢٠١٣)(دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي،بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة)(بحث مقدم إلى

مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير ، في المصارف.

٧- الحسيني ،محمد هاشم محسن (٢٠١٤)(دور السلطات الإشرافية في حماية النظام المالي (الوصاية أنموذجاً) بحث تطبيقي في مصرف البركة للاستثمار) (بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير ، في المصارف.

٨- كاظم، منى عباس (٢٠١٥) الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في تحسين الائتمان المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية) بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، في المصارف.

رابعاً:- البحوث والمجلات والمقالات والمنتديات

٩- بدران، علي (٢٠١٥)(مستقبل السرية المصرفية صعب FATCA أمر واقع ولأخيار سوى التطبيق) دراسة منشورة في مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد٤٠١،كانون الثاني ٢٠١٥.

١٠- بعاصيري ،(٢٠١٣) (الفاتكا ضوابط مصرفية أمريكية عابرة للقوانين المحلية لتحصيل الضرائب مقابلة منشورة وحمود،(٢٠١٣) (FATCA الولايات المتحدة الأمريكية يفتك بالسرية المصرفية الأوروبية)دراسة منشورة في مجلة اتحاد المصارف العربية العدد/ (٣٩٥).

١١-حافظ ، طلعت زكي (٢٠١٤)(قانون فاتكا وتصحيح المفاهيم الخاطئة)مقال منشور في صحيفة الاقتصادية الالكترونية السعودية ، العدد٧٦١٢،في ١٤/٨/ ٢٠١٤.

١٢-حافظ ، طلعت زكي (٢٠١٢)(خريطة طريق لتعامل مع قانون فاتكا)مقال منشور في صحيفة الاقتصادية الالكترونية السعودية ، العدد٧٠٠٣،في ١٣/١٢/ ٢٠١٢.

١٣- رجب ،حسام (٢٠١٤)(السرية المصرفية قد تعطل تطبيق فاتكا) مقال منشور في جريدة النهار الكويتية،العدد ٢٣٤٤، ٢٩ /١٢/٢٠١٤.

١٤- الزبيدي ،حمزة فائق وهيب (٢٠٠٦)(الامتثال ألقسري للتشريعات المصرفية)بحث منشور مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (١)، الإصدار (٤).

١٥- طربية ، جوزي(٢٠١٣)(طربية قرار من (المركزي) بإنشاء دائرة امتثال للقانون الأمريكي فاتكا:بعاصيري التعميم ١٢٨ يؤكد التزام لبنان بالقوانين الدولية) منتدى منشور في صحيفة المستقبل الاقتصادية ، العدد٤٦٠٩، ٢٠/ شباط / ٢٠١٣.

١٦- طربية ، جوزيف (٢٠١٣)(منتدى الامتثال الضريبي الأمريكي) منتدى منشور في مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٣٨٧، شباط / ٢٠١٣.

١٧- فتوح ، وسام حسن (٢٠١٤)(ورشة عمل حول قانون الامتثال فاتكا في الخرطوم)مقال منشور في مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٤٠١.

١٨- فتوح ، وسام حسن (٢٠١٣)(مباحثات بين اتحاد المصارف العربية والخزانة الأمريكية حول قانون فاتكا)مقال منشور في مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد٣٩٠.

١٩- مقطش ،مثقال عيسى (٢٠١٣)(قانون الامتثال لضريبي الأمريكي (فاتكا) ودوره في المصارف) مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد٣،مجلد ٢١.
٢٠- مجلة المصارف العراقية (٢٠١٤)(قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات FATCA الأجنبية)، مقال منشور في ،العدد٧، السنة الأولى ، آذار ٢٠١٤
٢١- يوسف ،عدنان احمد (٢٠١٣)(قانون الامتثال للضريبة الأمريكية) رأي منشور في مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٣٨٩.

خامساً:- ورش العمل المصرفية

٢٢- ورشة عمل بعنوان (آلية تنفيذ والتزام البنوك العراقية بقانون الامتثال للضريبة الأمريكية للحسابات الأجنبية) أقيمت من قبل شركة عراقنا للخدمات الاقتصادية والإدارية والتدريب بالتعاون مع البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٥ .

٢٣- ورشة عمل بعنوان(قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الخارجية تجارب الدول المختلفة في إجراءات الالتزام بالقانون)أقيمت من قبل مدير عام جمعية البنوك في الأردن (د.علي قندح)٢٠١٤.
٢٤- ورشة عمل بعنوان(قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبيةFATCA) أقيمت من قبل (برايس واتر هاوس كوبرز) لشركة الاستشارية للبنك المركزي العراقي٢٠١٤.
٢٥- ورشة عمل بعنوان (إيضاحات مفاهيم قانون الالتزام بقواعد الضرائب على الحسابات الأمريكية خارج الولايات المتحدة (FATCA) أقيمت من قبل شركة الشرق الأوسط للبرمجيات والنظم ٢٠١٤.
٢٦-ورشة عمل بعنوان(إلية تنفيذ والتزام البنوك المحلية بقانون الامتثال للضريبة الأمريكية في البنوك/الحسابات الخارجية) أقيمت من قبل شركة عراقنا للخدمات الاقتصادية والإدارية والتدريب ٢٠١٤.
٢٧-ورشة عمل بعنوان (قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبيةFATCA) أقيمت من قبل بنك (Standard Chartered) بتاريخ ١٩/آب /٢٠١٥

سادساً:- المقابلات الشخصية

٢٨- رئيس الوفد التفاوضي الوطني لقانون الامتثال الضريبي (FATCA) المحاسب القانوني إحسان شمران الياسري / المدير العام للمديرية العامة للإصدار والخزائن في البنك المركزي العراقي.

سابعاً- مصادر من شبكة المعلومات الدولية

٢٩- موقع الشركة الاستشارية للبنك المركزي العراقي / (http://www.pwc.com)-

٢-٧: المصادر باللغة الانكليزية

30-Gerald A ,Francese."Using the new FATCA Registration website :FAQS for financial institutions International Tax Compliance Alert(US)" DLA PIPER PUBLICATIONS (AUG, 29,2013).
31-Gidwni,Arina.&Banga,Ashish "FATCA IN THE UAE" AL-TMAMIMI&CO (November. 2014).
- Harrison, Ellen K. "The Foreign Account Tax Compliance Act" 32
Society to Trust and Estate Practitioners (STEP)(March, 2013).
33-PWC "FATCA FAQS: Frequently asked on The Foreign Account Tax Compliance Act"(July ,2011,page, 2).
34- Regan ,Michael. "Time For Action On FATCA" CITCO Fund Services, (April, 2013).

35-Thomson Reuters Tax & Accounting News "Newly updated FATCA FAQS focus on foreign financial institutions responsible officer" (1:2013).